



دور رئيس جمعية إيرلندا الشمالية



Global Partners
Governance

" خَلَّفَت مَآسِي المَاضِي إرثًا عَميقًا ومَأسوفًا عَليه
لِلغَايَةِ مِنَ المَعَانَاةِ. وَعَليْنَا أَلَا نَنسَى أبدأ أَوْلَئِكَ
الَّذِينَ لَقُوا حَتْفَهُمْ أَوْ إصِيبُوا بِجُرُوحٍ هُم وَأَسْرَهُمْ.
إِلَّا أَنَّهُ بِإِمكَانِنَا أَن نَحْيِي ذَكَرَاهُمْ مِنْ خِلالِ بَدَايَةِ
جَدِيدَةٍ، نَكْرِسُ فِيهَا أَنفُسَنَا بِقُوَّةٍ لِتَحْقِيقِ المَصَالِحَةِ،
وَالتَّسَامُحِ وَالثِّقَةِ المَتَبَادِلَةِ، وَلِحِمَايَةِ وَالدِّفَاعِ عَنِ
حَقُوقِ الإِنسَانِ لِالجَمِيعِ."

...

"وَنَحْنُ نُوَكِّدُ التَّزَامِنَا الكُلِّيَّ وَالمَطْلُوقَ نَحْوِ السَّبِيلِ
الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ وَالسَّلْمِيَّةِ حَصْرًا لِحَلِّ النِّزَاعَاتِ
الْخَاصَّةِ بِالقَضَايَا السِّيَاسِيَّةِ، وَمَعَارَضَتِنَا لِأَيِّ
إِسْتِخْدَامٍ أَوْ تَهْدِيدٍ بِإِسْتِخْدَامِ القُوَّةِ مِنْ قَبْلِ الأَخْرَيْنِ
لِأَيِّ غَرَضٍ سِيَاسِيٍّ...."

اتفاقية بلفاست 1998 (الجمعة العظيمة)

1	1 - المقدمة
2	2 - الدور القانوني للرئيس
3	3 - صلاحيات وواجبات الرئيس
4	4 - أدوار الرئيس التي لم ينص عليها القانون
5	5 - الإصلاح البرلماني، والتحديث والمصالحة
6	

الطريق من الصراع الى السلام

كانت إيرلندا الشمالية تعاني دائما من الصراع الطائفي إثر تقسيم إيرلندا في 1921. وترجع جذور هذا الصراع الى عدم الثقة المشتركة بين مجتمع الأقلية لطائفة الروم الكاثوليك ومجتمع الأغلبية لطائفة البروتستانت. وأصبح للصراع بعد جديد ابتداءً من 1968 وصاعداً، فيما أصبح يُعرفُ "بالمناعب". فبين 1968 و1997 حوالي 50.000 نسمة من أصل 1.5 مليون نسمة قُتِلوا أو جُرِحوا، وكان الأثر المالي شديداً من حيث الدمار المادي والتكلفة المترتبة على زيادة الإجراءات الأمنية.

ومن السهل المغالاة في تبسيط المتاعب على أنها صراع ديني، الا أن الواقع أن جذورها تكمن في الهويات الوطنية المتصارعة حتى يومنا هذا. ومجتمع الأغلبية البروتستانتية (المعروف بالوحدوي/ الإتحادي) لديه إلتزام قوي للمملكة المتحدة، في حين أن مجتمع الأقلية لطائفة الروم الكاثوليك (المعروف بالوطنيين) لديه إلتزام قوي مماثل لجمهورية إيرلندا.

اتفاقية بلفاست 1998 (الجمعة العظيمة)

ففي أعقاب "عمليات وقف إطلاق النار" من قبل عدد من المجموعات شبه العسكرية في 1994، أسفرت المحادثات الطويلة المتعددة الأطراف عن اتفاقية بلفاست 1998 (الجمعة العظيمة). وألّزمت هذه الإتفاقية كافة أطراف النزاع "بالشراكة، والمساواة والإحترام المتبادل كأساس للعلاقات في إيرلندا الشمالية، وبين الشمال والجنوب وبين هذه الجزر".

وكانت الإتفاقية هي بداية لمرحلة انتقال طويلة، من الصراع وعدم الثقة، الى مجتمع أكثر استقراراً. وتم إثر ذلك تعديل الإتفاقية من خلال اتفاقية سانت أندروز 2006. وفي حين أنه تمت إزالة الجروح المادية، الا أن الطريق نحو التحول نحو مجتمع مستقر وسلمي ومتصالح تبقى طويلة. ومع ذلك، تبقى كافة الأحزاب السياسية ملتزمة حصراً بالسبل السلمية والديمقراطية لحل الخلافات حول القضايا السياسية.

تقاسم السلطة في الحكومة

كانت إحدى الركائز الأساسية للإتفاقية تتمثل في إنشاء مؤسسات ديمقراطية في إيرلندا الشمالية، بما في ذلك جمعية (برلمان). والعضوية في جمعية إيرلندا الشمالية التي تأسست في 1999 هي عضوية شاملة، والجمعية قادرة على ممارسة السلطة التنفيذية والتشريعية، وتخضع الى ضمانات لحماية الحقوق والمصالح الخاصة بكافة جوانب المجتمع. ويتقاسم خمسة أحزاب (حزبان وحدويان / إتحاديان، وحزبان وطنيان وحزب لكل المجتمع) السلطة في الحكومة (السلطة التنفيذية).

وأعطت الإتفاقية صفة رسمية لهذا التشارك في السلطة من خلال وسيلة d'Hondt، التي تُستخدَم لتعيين وزراء ١١ وتعيين رؤساء اللجنة ونائبهم. وتستخدم هذه الوسيلة صيغة تستند الى عدد من الأعضاء المنتخبين من كل حزب سياسي:

$$\left[\frac{\text{عدد المقاعد التي يشغرها حزب سياسي في أول يوم لاجتماع الجمعية الوطنية}}{1 + \text{عدد الترشيحات التي قدمت}} \right]$$

يدعو رئيس الجمعية مسؤول الترشيح في أكبر حزب ليقوم بترشيح وزير/رئيس/نائب رئيس. وتستخدم صيغة d'Hondt للتقليل من قوة ذلك الحزب السياسي ويتم طلب الترشيح التالي من ثاني أكبر حزب.

وبالنتيجة وبعد انتخابات الجمعية في 2011، عينت الجمعية رئيس وزراء من الحزب الإتحادي ونائبا لرئيس الوزراء من الحزب الوطنيين، كما قامت بتعيين ٤ وزراء من الحزب الإتحادي الديمقراطي، و ٣ وزراء سين فين (من حزب الوطنيين) ووزير من كل من الحزب الديمقراطي الإجتماعي وحزب العمل (الوطنيين)، والحزب لإتحادي أولستر (إتحادي) وحزب التحالف (لكل المجتمع).

من أجل ضمان أن تتمكن كافة قطاعات المجتمع من المشاركة والعمل سوية بنجاح في تسيير شؤون الجمعية، ينبغي اتخاذ قرارات رئيسية تمثل المجتمع كافة، بما في ذلك انتخاب رئيس الجمعية وتعيين رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء. وهناك آليتان لاتخاذ القرارات على أساس تمثيل المجتمع بشكل كامل:

- إما **موافقة موازية** (أغلبية الأعضاء الحاضرين والذين يدلون بأصواتهم، بما في ذلك أغلبية وفدي الوطنيين والإتحاديين الحاضرين والذين يدلون بأصواتهم)؛ أو
- **الأغلبية المرجحة (60%)** من كافة الأعضاء الحاضرين والذين يدلون بأصواتهم، وذلك يشمل 40% على الأقل من كل من وفدي الإتحاديين والوطنيين الحاضرين والذين يدلون بأصواتهم.

2- الدور القانوني للرئيس

المقدمة

"في أجزاء العالم المستقرة والتي تنعم بالسلام، من السهل أن ننسى لماذا لدينا برلمانات – الأماكن التي يتحدث فيها ممثلو المجتمع (وكذلك يستمعون) الى بعضهم البعض. ... وفي إيرلندا الشمالية، مررنا لمدة 30 سنة في فترة كان يتم خلالها التعبير عن الإختلافات السياسية من خلال أعمال عنف بدلا من الكلمات."

...

العنادية غريزة قوية، وتعتمد قدرة "التحدث" للتعبير واحتواء الكلام العنيف والذي يدعو الى العنادية على قوة المؤسسات التي يتم فيها التحدث... وهذا المزيج من الإحتواء والتعبير هو غرض الإتفاقيات والنظام الداخلي للجمعية. والرئيس موجود للتأكد من أن هذه الإتفاقيات والأوامر الدائمة محمية وخاضعة للرقابة...¹

وحددت اتفاقية بلفاست أنه بعد الإنتخابات، ينبغي أن يكون أول بند من بنود الأعمال هو انتخاب رئيس على أساس تمثيله للمجتمع بشكل شامل وعلى أساس توافقي

ويكون الرئيس هو ممثل الجمعية من حيث صلاحياتها، وإجراءاتها والحفاظ على هيبتها. ويتمثل دور الرئيس في الفئات الثلاثة الرئيسية التالية:

- ترأس النقاشات في الجمعية وضمان التقيد بكافة القواعد الخاصة بالحفاظ على النظام في إجراءاتها؛
- الإضطلاع بالمسؤوليات الإدارية، بما في ذلك ترأس لجنة الجمعية؛ و
- أن يكون لديه صفة المتحدث الرسمي أو ممثل الجمعية في علاقاتها مع برلمانات وسلطات وأشخاص آخرين.

رئيس الجمعية بصفته رئيس الجلسات

الرئيس هو رئيس الجلسات لجمعية إيرلندا الشمالية كما هو منصوص عليه في قانون إيرلندا الشمالية 1998 والنظام الداخلي للجمعية. والصفات الرئيسية لمنصب الرئيس هي السلطة والحيادية:

- تكون كافة الخطابات أثناء النقاشات موجهة الى الرئيس ولا يمكن الإعتراض على من يختارهم من الأعضاء للحديث.
- وعند إصدار قرار أو المحافظة على النظام في المجلس، ينبغي أن يتم الإستماع الى الرئيس بصمت.
- لا يمكن لأي عضو أن يقف حين يكون الرئيس واقفا.
- التعليق على شخصية أو تصرفات الرئيس قد يكون خاضعا للعقاب على أنه خرق للإمتيازات.
- لا يمكن أن يتم انتقاد الرئيس في نقاش أو من خلال أي شكل من أشكال الإجراءات باستثناء مقترح جوهرى.

ينبغي أن يكون الأعضاء واثقين من حياد الرئيس ويتم تحقيق ذلك من خلال تنفيذ عدد من الإتفاقيات:

- لا يشارك الرئيس أو يدلي بصوته في أي نقاشات في الجمعية.
- لا يشارك الرئيس في سياسة الحزب، ولا يُعلّق على شؤون سياسية إيرلندا الشمالية أو على شؤون سياسات الحكومة.
- عند التحدث بالنيابة عن الجمعية، يتقيد الرئيس بالقضايا المتعلقة بعمل الجمعية.
- لا يقدم الرئيس بيانات للصحافة حول قضايا إجرائية أو واقعية متعلقة بالجمعية.

"بدون وجود بعض القواعد، تُخَيَّمُ الفوضى ويندلع العنف. إلا أن هذه القواعد لن يكون لها أثر إلا إذا حازت على إحترام الأعضاء. وأفضل طريقة لضمان ذلك هي أن يقوم الأعضاء بأنفسهم بوضع قواعدهم الخاصة المتفق عليها."²

يحدد النظام الداخلي دور الرئيس في العمل الإجرائي للجمعية. وعندما أنشأت في 1999، لم يكن النظام الداخلي للجمعية متطورا نسبيا؛ إلا أن الأعضاء تحركوا بسرعة لوضع قواعدهم الخاصة المتفق عليها، والتي يتم تعديلها من وقت لآخر من خلال الإتفاق عليها بشكل توافقي.

ويكون قرار الرئيس بشأن كافة أمور الإجراءات والنظام، قرارا نهائيا كما هو منصوص عليه في النظام الداخلي. وينطبق هذا الأمر كذلك على نائبي الرئيس، أي لديهم كامل صلاحية مكتب الرئيس بخصوص الإجراءات والنظام.

ويحدد النظام الداخلي كذلك إجراءات انتخاب الرئيس:

- إذا كان الرئيس المنتهية ولايته يسعى لإعادة انتخابه، يقوم أكبر أعضاء الجمعية عمرا، والذي لا يسعى الى المنصب، بالإشراف على الإنتخابات كرئيس بالإنيابة؛
- يتم آنذاك تقديم المرشحين، وتأييد ترشيحهم وقبولهم من قبل المرشح للمنصب؛
- ويتم آنذاك التصويت لأول مرشح مؤهل والذي ينبغي أن يفوز بدعم من كافة أفراد المجتمع؛ و
- يستمر الرئيس آنذاك بشغل المنصب حتى انعقاد الإنتخابات التالية للرئيس ما لم يستقيل.

قرارات واتفاقيات الرئيس

"القواعد المتفق عليها ضرورية ولكنها ليست شرطا كافيا للعمل سوية مع وجود اختلافات. وتتطلب بعض جوانب العمل سوية درجة من البراعة والمرونة التي يصعب شملها في القواعد الخطية."³

يصدر الرئيس قراراته وإتفاقياته من وقت لآخر من أجل التعامل مع قضايا الإجراءات والنظام والتي قد لا تكون مغطاة في قانون إيرلندا الشمالية 1998 ولا في النظام الداخلي. وتشرح هذه القرارات والإتفاقيات النظام الداخلي وتتوسع فيه وتوفر توجيهات بشأن السير المستقبلي للعمل. وتشمل القرارات الرئيسية لرؤساء الجمعية:

- التحديات التي يواجهها الرئيس؛
- معايير النقاش؛ و
- الأسئلة التي تُطرح على الوزراء؛ و
- الإحترام في الجمعية.

ينبغي أن تقوم المرونة الممنوحة للرئيس من خلال القرارات والإتفاقيات بمراعاة اللهجة الإنفعالية للمجلس. على سبيل المثال، وفي أوقات التوتر وارتفاع درجة الدراما، تساعد درجة من حرية التصرف من جانب الرئيس على التخفيف من الخلاف؛ وأحيانا استخدام روح الفكاهة بحذر يمكن أن يخدم نفس الغرض.

إدارة علاقة الجمعية مع الحكومة

والجمعية التي تشمل كافة الأعضاء على الأخص أولئك الذين لايشغلون منصب وزير، مسؤولة عن معاقبة وانتقاد ومسائلة الوزراء والموافقة على الإنفاق الحكومي.

ويتمثل دور الرئيس في ضمان أن يكون الوزراء قادرين على تسيير عملهم من خلال الجمعية، والذي أساسه هو برنامج الحكومة. وينبغي أن يضمن الرئيس وجود فرصة كافية للنقاش ولمسائلة الوزراء؛ والمحافظة على هذا التوازن هو مسؤولية لجنة العمل البرلماني في الجمعية.

وبصفته رئيس للجنة الأعمال، يلعب الرئيس كما في جوانب أخرى من عمله، دورا رسميا ودورا غير رسمي. والدور الرسمي منصوص عليه في النظام الداخلي؛ ويتمثل الدور غير الرسمي في ضمان سلاسة عمل الجمعية من خلال تلبية احتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين بما فيهم الحكومة ومدراء الأعمال (المعروفين "بضباط الإنضباط") للأحزاب السياسية بناء على النصيحة المقدمة من المسؤولين في الجمعية.

إلا أن هناك توازن بين قيام الرئيس باحتواء البرنامج التشريعي للحكومة والأعمال الأخرى، والسماح للحكومة أو الأحزاب السياسية بالإساءة إلى سمعة الجمعية. وحين يكون هناك احتمال أن تتم الإساءة إلى سمعة الجمعية، قد يحتاج الرئيس إلى "أي يصدر حكمه بهذا الشأن" من أجل الحيلولة دون تكرار حدوثه.

ويسعى الرئيس كذلك إلى حماية مصالح الأعضاء من حيث مسائله الوزراء. وتتمثل الأولوية الأولى للحكومة القادمة في وضع "برنامجها للحكومة" مع برنامج تشريعي ذي صلة. إلا أنه يمكن أن يكون لحكومات الائتلاف المتعددة الأطراف ميل لوضع برنامج للحكومة، تنتقصه بالضرورة، التفاصيل الكافية عن السياسات، ويمكنه بالنتيجة أن يشهد عمليات تأخير كبيرة من حيث الإتفاق على تفاصيل السياسات الرئيسية.

وحيث أن هذا يؤثر على قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ برنامج تشريعي مترابط، فإن الدور الرئيسي للرئيس هو الإستمرار في تشجيع الحكومة على القيام بذلك. وفي الوضع المثالي، ينبغي أن ينص النظام الداخلي للجمعية على متطلب الإتفاق على برنامج للحكومة وبرنامج تشريعي مرافق.

إعداد الجدول الزمني للتشريع

نص النظام الداخلي للجمعية على إجراءات وضع الجدول الزمني للتشريع، وعلى الرئيس ضمان أن يكون للأعضاء الوقت الكافي للتدقيق في وتعديل التشريع أثناء مروره عبر المراحل المتنوعة. وبالتالي، ينبغي أن يضمن الرئيس أن يتم الإلتزام من قبل الحكومة بالمتطلبات في النظام الداخلي.

والفروق الدقيقة للجدول الزمني للتشريع في إيرلندا الشمالية عديدة؛ والنقطة الرئيسية هي أن الرئيس بحاجة إلى تلقي الدعم الملائم من المسؤولين لديه لضمان الإيفاء بواجباتهم القانونية وأن مصالح كافة الأعضاء في ضمان التدقيق الفعال للحكومة محمية.

3 - صلاحيات وواجبات الرئيس

المقدمة

على الرئيس ممارسة صلاحيات وواجبات فيما يتعلق بالعملية التشريعية، وتعيين واستقالة الوزراء وبصفته رئيس هيئة الجمعية.

يلعب الرئيس دور التدقيق في اختصاص التشريع قبل المراحل الأولى والأخيرة لمشروع قانون. وهو يختار التعديلات على القوانين لمناقشتها في مراحل الدراسة وعند اكتمال كافة مراحل مشروع القانون، ويرسلها إلى وزير الدولة في إيرلندا الشمالية لطلب الموافقة الملكية من جلالة الملكة.

ينبغي إرسال إخطار خطي باستقالة رئيس الوزراء أو نائب رئيس الوزراء إلى الرئيس، كما هو الحال بالنسبة للإخطار الخطي لتعيين أو إقالة الوزراء، ورؤساء اللجنة أو نواب الرئيس. وفي حالة وجود شاغل في عضوية الجمعية، ينبغي أن يقوم الرئيس بإخطار كبير مسؤولي الإنتخابات لإيرلندا الشمالية.

حماية أحزاب الأقلية والأعضاء المستقلين

ويتمثل الدور الأساسي للرئيس في ضمان ألا يتم إبعاد الأحزاب الأصغر والأعضاء المستقلين للجمعية من العملية البرلمانية، كما يمكن أن يحدث في البرلمانات التي يكون فيها حكومة ومعارضة بشكل واضح. وفي الجمعية، يشكل ٨٧ عضو (من 108) جزءاً من حكومة الائتلاف ذات الأحزاب الأربعة؛ كان هذا الرقم هو 100 حتى أيلول 2015.

الإستقلالية من سياسات الحزب

ما أن يتم انتخاب الرئيس، يتوقع منه أن يتخلى عن كافة الإلتزامات السياسية الحزبية. وهذا عُرف أكثر منه متطلب تشريعي، إلا أنه من الضروري أن يحظى الرئيس بثقة كافة الأحزاب السياسية. وفي الواقع سيكون من السذاجة أن نتصور أنه بعد حياة حافلة في السياسة، يمكن لرئيس منتخب حديثاً أن ينقطع فوراً وفجأة عن السياسات الحزبية.

وسيكون من السذاجة إفتراض أن كافة الأعضاء يتقنون بالرئيس، أو سيتواصلون حتى مع الشخص الذي يشغل المنصب، إلا أنه "من المعروف" أنه ينبغي أن يسلم كافة الأعضاء بسلطة مكتب الرئيس والأعضاء يفهمون جيداً نتائج تحدي سلطة الرئيس.

إدارة أعمال الجمعية

ينص النظام الداخلي على إدارة عمل الجمعية، وهي مسؤولية لجنة الأعمال، التي يترأسها الرئيس وتتضمن مدراء الأعمال لكل من الأحزاب السياسية الخمسة الرئيسية.

تقرر لجنة الأعمال بشأن الأجنحة للأسبوعين التاليين - استكمال الأعمال التي ينبغي إنجازها (أجندة العمل اليومية) للأسبوع الأول وإعداد مسودة الأعمال التي ينبغي إنجازها للأسبوع الثاني. ثم يتم آنذاك استكمال مسودة الأعمال التي ينبغي إنجازها (التي هي للأسبوع الثاني) في إجتماع الأسبوع التالي للجنة الأعمال، وهلم جرا.

يحدد النظام الداخلي أنه ينبغي أولاً الإسراع في إنجاز العمل الحكومي، يليه عمل اللجنة ومن ثم عمل الأعضاء. ويتم إنجاز الكثير من عمل الجمعية من خلال مناقشة المقترحات أو من خلال أسئلة تطرح على الوزراء. ويمكن تعديل أي مقترح تقريبا، إلا أنه ينبغي تقديم التعديلات مقدما إلى الرئيس. ويقوم الأمين العام بتقديم توصية إلى الرئيس بشأن ما إذا كان ينبغي اختيار أو رفض التعديل. وسينظر الرئيس في نصيحة الأمين العام ويتخذ قراره؛ وليس من المطلوب من الرئيس أن يشرح قراره (وهو لا يفعل ذلك على أرض الواقع)، ولا يمكن أن يقوم العضو الذي طرح التعديل الذي لم يحظى بالقبول بالإشارة إلى هذا التعديل في النقاش.

المحافظة على النظام

الدور الرئيسي للرئيس هو المحافظة على النظام في الجمعية. إلا أن الرئيس قرر بأن إخراج العضو ينبغي أن يكون الملاذ الأخير، وقام بوضع عدد من النهج للمحافظة على النظام بدون اللجوء إلى إخراجه.

يكون الرئيس دائما واعيا لحقيقة أن نية العضو قد تكون إثارة رد فعل من الرئيس من أجل لفت انتباه الإعلام والجمهور. وبالتالي، يجوز أن يقوم الرئيس، كملاذ أخير، بإخراج العضو؛ والنهج الأكثر فعالية بكثير هو "إسكات" العضو عن طريق عدم السماح له بالحديث في النقاشات.

تتقدم عملية المحافظة على النظام من خلال عملية تصاعديّة:

- يقوم الرئيس بتحذير العضو بأنه ينبغي أن يظر في مظهر الجامل، الذي يتمتع بمزاج حسن وبالإعتدال في اللغة التي يستخدمها و/أو في سلوكه.
- وإن لم ينتج عن ذلك الأثر المطلوب، أو في حالة أن كان العضو يتحدى سلطة الرئيس، يقوم الرئيس بتحذير العضو من أنه سيتم سحب حقه في الحديث لفترة غير محددة من الزمن.
- إن لم يجيد العضو عن مسار سلوكه، يقوم الرئيس آنذاك بأمره بمعاودة الجلوس في مقعده، ويعلن أن حقه في الحديث قد سُحب.
- ويقرر الرئيس لاحقا بشأن طول هذه المدة.

لا يتسامح الرئيس إن حدثت فوضى كبيرة، أي في حالة أن يقوم العضو بما يلي:

- الإعتداء على، أو إيذاء أو التصرف بطريقة مخلة بالنظام إزاء الرئيس أو أي عضو آخر؛
- عرقلة عمل الجمعية باستمرار؛
- أن يكون مذنبا بارتكاب سلوك مخل بالنظام؛
- الإعتداء أو إعاقة أو مقاومة أي ضابط شرطة أو مسؤول في الجمعية يعمل تحت سلطة الرئيس؛
- استخدام كلمات غير برلمانية ويرفض سحبها؛
- رفض الإمتثال للنظام الداخلي؛ أو
- الإستخفاف بسلطة الرئيس.

في حالة حدوث إخلال جسيم في النظام، يجوز أن يقوم الرئيس بإصدار أمر للعضو بالإنسحاب فورا من مباني البرلمان (موقع جمعية إيرلندا الشمالية) أثناء بقية جلسات ذلك اليوم، ومن المحتمل أن يكون ذلك لفترة خمسة أيام عمل (رهنها بموافقة الجمعية).

القضايا المنظورة في المحكمة

بموجب النظام الداخلي، ينبغي أن يمنع الرئيس أي سلوك من شأنه أن يشكل جريمة جنائية أو إزدراء للمحكمة على سبيل المثال، لا ينبغي أن يشير الأعضاء إلى إجراءات المحكمة المدنية أو الجنائية "الحالية".

4- أدوار الرئيس التي لم ينص عليها القانون

المقدمة

كما هو مذكور في الجزء السابق، يترأس الرئيس النقاشات التي تدور في الجمعية ويضمن التقيد بكافة القواعد الخاصة بالحفاظ على النظام في إجراءاتها.

علاوة على ذلك، للرئيس أدوار مؤسسية وتمثيلية.

الدور المؤسسي للرئيس

هيئة الجمعية مسؤولة عن ضمان تزويد الجمعية بالامتلاكات والموظفين والخدمات التي تحتاجها للقيام بعملها.

ويترأس الرئيس هيئة الجمعية وهي تضم خمسة أعضاء آخرين من الجمعية يمثلون مصالح كافة الأعضاء.

وتقوم الهيئة على أرض الواقع بتفويض الكثير من مهامها الإدارية للأمين العام/الرئيس التنفيذي للجمعية.

الدور التمثيلي للرئيس

يشمل الدور التمثيلي للرئيس:

- استقبال الزوار المهمين في مباني البرلمان، مثل رؤساء الدول، والسفراء وكبار الشخصيات السياسية؛
- حضور فعاليات خارج مباني البرلمان للنهوض بعمل جمعية إيرلندا الشمالية؛ و
- استضافة فعاليات في مباني البرلمان لتشجيع الناس لزيارة والإلتقاء بممثلهم المنتخبين والمشاركة في عمل الجمعية.

ويلعب الرئيس كذلك دورا أساسيا يتمثل في المحافظة على وتطوير العلاقات التي أقامتها الجمعية مع البرلمانات في المملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا.

5- الإصلاح البرلماني، والتحديث والمصالحة

الإصلاح والتحديث

ليست السلطة التشريعية منظمة تتصف بالجمود، أو على الأقل لا ينبغي أن تكون كذلك. إذ أن الجمود يؤدي الى تراجع وفي حالة البرلمانات سينتج عن مثل هذا التراجع أن يفقد الجمهور الإهتمام بعمل البرلمان. وبالتالي، ينبغي أن تستمر البرلمانات في تطوير إجراءاتها وفي الإصلاح والتحديث.

على سبيل المثال، يتمثل التركيز الرئيسي للجنة الإجراءات في جمعية إيرلندا الشمالية على مراجعة وتحديث النظام الداخلي وإجراءات الجمعية. إلا أن اللجنة تنظر أيضا في ابتكارات جديدة لتحسين فعالية التدقيق والرقابة الذي تقوم به الجمعية إزاء الحكومة.

يلعب الرئيس دورا رئيسيا في المبادرة والمساعدة بإصلاح وتحديث الجمعية – مشابها للدور الذي يضطلع به المسؤولون في البرلمانات عبر العالم.

النهوض بالمرأة في السياسة

كما هو الحال في برلمانات أخرى في المملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا، شجع الرئيس على التوصل الى إجماع سياسي للحزب بشأن إصلاح أوسع للجمعية، الأمر الذي يكون مفيدا لزيادة توازن النوع الاجتماعي في الجمعية.

"قضية تشجيع المزيد من النساء للخوض في السياسة بثير تحديات للعديدين بما في ذلك الأحزاب، والجمعية، والإعلام، والناخبين. ... وأنا أقر بوجود دور لي، كرئيس، في أن أكون القدوة.

...

ولاشك في أنه سيكون لإصلاح الجمعية أثر كبير على تشجيع المزيد من النساء للمضي قدما والمشاركة في ذلك.

"أنا أعتقد [بأن الساعات الصديقة للأسرة] ستكون خطوة إيجابية نحو تشجيع المزيد من العضوات في الجمعية، ولكن صراحة أنا أعتقد أنه سيكون مرحبا بها من قبل أعضاء وموظفي هذه الجمعية من الرجال والنساء، سواء مع الأطفال الصغار أم لا."

الدور في المصالحة: "الإحترام – خطوة أولى"

في أعقاب انتخابه كرئيس للجمعية، حدد ميتشل ماكلوفلين نهجه أثناء شغله لمنصبه وعزمه على الإسترشاد بموضوع "الإحترام". وكجزء من أجندة الإحترام الخاصة به، سعى الرئيس لبناء توافق أكبر بين السياسيين من كافة الأحزاب السياسية، وأضفى طابعا رسميا على أجندة الإحترام الخاصة به من خلال القرار الذي اتخذته كرئيس.

وكما أن قرار الرئيس بشأن الإحترام ينطبق على دوره كرئيس للجلسات، فقد ظهر هذا الدور هنا بالكامل:

"حين أترأس النقاشات في المجلس، يكون دوري أن أضمن بأن الأعضاء قادرين على التعبير عن آرائهم وأنه يتم الإستماع لهم. وغالبا ما يكون هذا موضوع توازن. وبغض النظر عن درجة اختلافهم مع الرأي المعارض، بإمكان الأعضاء الرد، ولكن لايمكنهم أن يجعلوا من المستحيل للشخص أن يعبر عن آرائه. وأولئك الذين يصرخون بأعلى صوتهم غالبا ما يكون لديهم القليل لقوله، وليسوا الوحيدين الذين ينبغي الإستماع لهم.

وبالمقابل، لايمكن أن يسيئ الأعضاء للمجلس من خلال القيام بتصريحات استفزازية بشكل علني والتي لا يمكنها أن تمر بدون ردة فعل. وفي الحالات القصوى، علي أن أحكم بين أولئك الذين يتسببون عمدا بالإساءة وأولئك الذين يسعون عمدا للتعرض للإساءة. وكثيرا ما ستسمعونني أنا أو نواب الرئيس ندعو للكياسة والمزاج الحسن والإعتدال، ولكن بإمكانني أن أوجزها جميعها في كلمة واحدة – الإحترام.

وكما أن دوري يمتد خارج نطاق المجلس، فإن قيمة الإحترام لها وقعها في مجتمعاتنا. وأود أيضا أن أستغل فترة وجودي في المنصب لأقوم بما يمكنني القيام به للبناء على ذلك.

نحن مجتمع يتضمن خليطا هائلا من الآراء السياسية والتقاليد الثقافية. وأظهرت سلسلة المفاوضات منذ ١٩٩٨ بأنه لا يمكننا إحراز تقدم الا على أساس المناقشات والإتفاق. وفي حين أن ذلك يعني التسليم بأن هناك نطاق من الآراء المختلفة التي ينبغي الإستماع لها والتعامل معها، فإن الحديث السياسي اليومي لايعزز ذلك المفهوم للمجتمع الأوسع. وهناك حتما روايات مختلفة لقضايا عديدة. وغالبا ما تكون طريقتنا تتمثل في الصراخ كي لا يُسمع الرأي الأخر أو السعي للتقليل من أهمية معتقدات الشخص الأخر للإبقاء على آرائنا.

في الصورة الأوسع، علينا أن نسأل إذا كان هذا النهج يدفعنا الى الأمام؟ هل يساعد في بناء الثقة في هذه الجمعية أو في مؤسساتنا السياسية؟ هل يساعد في بناء العلاقات التي يحتاجها مجتمعنا للمضي قدما؟ هل يحدد ذلك مثالا جيدا لمجتمعنا على الأرض؟ غالبا ما تكون الإجابة لا."

الخلاصة

في حين مرت أكثر من عشرين سنة على أول وقف لإطلاق النار، تبقى إيرلندا الشمالية عبارة عن مجتمع يمر في مرحلة انتقالية من الإنقسام نحو المصالحة. وبالمثل، فإن جمعية إيرلندا الشمالية هي برلمان يمر في مرحلة انتقالية، كما يتضح من المحادثات السياسية الحالية. أقرت كافة الأحزاب السياسية بأن المصالحة هي الأساس لإحراز تقدم – الا أن التوافق في الآراء بشأن كيف ينبغي تحقيق هذه المصالحة لايزال بعيد المنال الى حد ما.

في نهاية المطاف، ستؤثر المصالحة السياسية على المصالحة المجتمعية. وأساس المصالحة السياسية هو المشاركة والمناقشة البرلمانية المحترمة – دور الرئيس أساسي لضمان طبيعة ولهجة وفعالية تلك المشاركة، والنقاش يعكس قيم وتطلعات المجتمع بشكل عام.

ومن الممكن تلخيص هذا الأمر من خلال رؤية هيئة جمعية إيرلندا الشمالية المتمثلة فيما يلي:

"جمعية تعزز الديمقراطية وتشرك الناس

في خلق مستقبل أفضل للجميع"

الحاشية

- ¹ دليل جمعية إيرلندا الشمالية
- ² دليل جمعية إيرلندا الشمالية
- ³ مرافق جمعية إيرلندا الشمالية

يعمل الدكتور غارث كمدير الأعمال البرلمانية وإعداد التقارير في جمعية إيرلندا الشمالية ومدير تنفيذي لمؤسسة بوليتيكس بلس. بصفته مدير للكتابة وإعداد التقارير هو مسؤول عن إدارة الاجتماعات للجلسة العامة للهيئة ولجانها، وعن التسجيل الرسمي للإجراءات، وعن إعداد التقرير الرسمي. وهذا يشمل تقديم المشورة للرئيس، ونواب الرئيس، ورؤساء اللجنة والأعضاء بشأن الإجراءات والممارسة البرلمانية؛ وإدارة عملية تمرير التشريعات. وغاريت لديه خبرة طويلة في القيادة وتطوير استراتيجيات للشركات، وإدارة المشاريع والبرامج في منظمات القطاع العام. وله اهتمام خاص في القضايا الدولية والعمل مع البرلمانات في البلدان الخارجة من الصراعات.



قبل الإنضمام الى الجمعية بصفة المدير الأول للمشاركة في 2008، عمل غاريت في مجال الصناعة الكيميائية، والإستشارات في الإدارة والخدمة المدنية. وحصل على شهادة البكالوريوس في الكيمياء الحيوية وشهادة الدكتوراة في الكيمياء من جامعة أولستر وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة المفتوحة.

Cover and publication
design by Joe Power

+44 (0) 207 549 0350
gpgovernance.net
hello@gpgovernance.net

© Global Partners
Governance, 2016

strengthening representative politics.

Global Partners Governance

Development House
56-64 Leonard Street
London
EC2A 4LT

 +44 (0)20 7549 0350
 hello@gpgovernance.net
 [gpgovernance](#)

www.gpgovernance.net